

## تحقيق

غاصب مختار  
journalist.70@gmail.comسيدات نائبات للمرّة الأولى:  
ماذا يحملنّ إلى البرلمان؟

فازت ست سيدات في مجلس النواب الجديد الذي انتخب في ايار 2018، بزيادة سيدتين عن مجلس 2009 الذي ضم اربعا فقط. رغم ذلك بقي عددهن قليلا نتيجة عدم التزام القوى السياسية الكوتا النسائية التي وعدوهن بها، ومسؤولية الناخب في الاختيار، ومسؤولية النساء انفسهن

اظهرت نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة فوز السيدات بهية الحريري ورلى الطباش والدكتورة ديمة جمالي (كتلة المستقبل النيابية)، والدكتورة الوزيرة السابقة عناية عزالدين (كتلة التنمية والتحرير)، ستريدا طوق جعجع (كتلة حزب القوات اللبنانية)، بولا يعقوبيان (مستقلة - المجتمع المدني). علما ان السيدتين الحريري وجعجع بقيتا من المجلس

في المرتبة 143 من اصل 144، في مجال تمثيل المرأة في الحياة السياسية. "الامن العام" القت الضوء على اسباب تراجع عدد السيدات النائبات في لبنان، وماذا تحمل النائبات الجديرات من افكار ومشاريع واقتراحات لاحداث نقلة نوعية او تغيير في العمل المجلسي، في لقاءين مع النائبتين رلى الطباش وبولا يعقوبيان. الاولى محامية تعمل في شركة محاماة كبرى متخصصة في الامور التجارية، وهي عضو في اربع لجان نيابية هي الداخلية والبلديات والدفاع الوطني والاعلام والاتصالات وحقوق الانسان والمرأة والطفل، بينما الثانية اعلامية منذ سنوات طويلة عضو في لجان الادارة والعدل والاعلام والاتصالات والمرأة والطفل.

الطبش: اهتمامي التشريعي  
يتركز على تنمية التجارة والاعمال

■ انت من بين ست سيدات نائبات فقط في المجلس. لماذا لا يزال عددكن قليلا، ولماذا لم تطبق القوى السياسية الكوتا النسائية؟  
□ صحيح ان العدد قليل ويا للأسف. لكن لا ننسى ان السيدات اللواتي ترشحن للانتخابات كان عددهن 111 سيدة. غياب الوعي عند الاحزاب السياسية بتشجيع النساء ودعمهن ادى الى هذه النتيجة، ولا ننسى ايضا ان البلد قائم على الطائفية السياسية. وبالتالي الكتل التي تنجح في الانتخابات هي التي تتمثل فيها الطوائف. لو ان كل الكتل دعمت النساء سواء ترشحا ام انتخبا لوصل عدد اكبر منهن الى المجلس، هذا فضلا عن عدم اعتماد الكوتا النسائية كمرحلة اولى. قد يقول البعض لماذا لا يكون ترشيح السيدات مفتوحا. لكن كبدية وبحسب تجربة الدول كلها، لو كان لدينا كوتا بنسبة 30 او 35% من السيدات في اللوائح الانتخابية، لكان الوضع افضل مما هو عليه الان، ولوصل العدد الى 35 نائبة بدلا من ست.

■ ماذا تحملين من اقتراحات ومشاريع وافكار بشكل خاص مستقل عما تحمله كتلة المستقبل النيابية تتوین العمل عليها وفق اختصاصك كمحامية؟

□ مشروعى الاساسى هو برنامج كتلة المستقبل الانتخابي الذي يشمل كل الامور السياسية والاقتصادية الاجتماعية والخدماتية، ونأمل في ان نستطيع تحقيق هذا البرنامج. طبعا لدي مشاريع معينة اخصص لها وقتي، وهاجسي الاساسى تطوير العمل التشريعي في كل الميادين. لكن ما يهمني بشكل خاص قوانين التجارة والاعمال، وهو مجال اختصاصي في المحاماة، لان تطوير هذه القوانين يساهم في تطوير الاقتصاد اللبناني ويشجع على الاستثمار سواء للبنانيين ام للاجانب، وكذلك يتضمن حوافز كبيرة للشباب والشركات الناشئة. بناء مشاريع جديدة يحتاج الى تشريع قوانين تحفز الناس على تأسيسها ما يؤدي الى النهوض بالعمل الاقتصادي.

■ هل من مشاريع اخرى تولينها الاهتمام؟  
□ طبعا هناك ملف المرأة الذي له حيز كبير جدا عندي، ويتضمن مواضيع وقوانين كبيرة تحقق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل، وقوانين التمييز ضدها، والتشريعات التي تصب في خانة تمكينها اقتصاديا، وحققها في منح الجنسية لاولادها.

■ لكن منح الجنسية لاولادها تدور حوله خلافات وتعقيدات كثيرة؟

□ يجب ان نجد حلا لانه لم يعد مسموحا ان تبقى المرأة اللبنانية مغبونة في بلدها. لم يعد مقبولا لا العنصرية ولا تسييس هذا

■ هل ترين ان هناك قلة تقدير لدى الزعامات السياسية لدور المرأة في العمل السياسي والعام؟

□ لا طبعا. المرأة حاليا لا ينقصها شيء من حيث الكفاية. وصلت الى مراكز عليا، ولديها الكفاية اللازمة في كل الميادين، وهي ناشطة وتستطيع ان تكون ناجحة في العمل السياسي والتشريعي. لدينا نساء مشرعات جديرات بأن يقمن بالعمل النيابي وبكل الاختصاصات. لكن كما قلنا المشكلة في الوعي عند الناس وعند الطبقة السياسية لاهمية وقدرة المرأة.

■ الا يتحمل الناخبون مسؤولية ايضا في عدم الاقبال على التصويت للسيدات المرشحات؟

لو طبقوا الكوتا النسائية  
لكان في المجلس 35 نائبة

النائبة رلى الطباش.

الوضع. هناك حقوق للمرأة وحقوق للطفل لا يجوز التنازل عنها. بلاد العالم كلها وبلاد عربية كثيرة سبقتنا في هذا المجال، فلماذا يبقى لبنان بعيدا منه؟ الخلافات الديموغرافية غير مسموحة، فكيف يعقل ان تكون الام اللبنانية غير قادرة في بلدها على منح الجنسية لاولادها وان تعيش بكرامة معهم، وهم محرومون من العلم ومن الوظائف ومن الضمان والطبابة والتأمين، يدخلون ويخرجون كأنهم منبوذون وكأن المرأة اخطأت بزواجها، بينما القانون اللبناني يعتبر ان الولد غير الشرعي لبناني. هل يعقل ان المرأة التي تتزوج شرعا وقانونا تغن مع اولادها، بينما الولد غير الشرعي يمنح الجنسية؟ هل يعقل ان تعطى المرأة الاجنبية حقوقا اكثر من المرأة اللبنانية ولها الحق في ان تنجب اولادها الاجانب بعد زواجها من لبناني؟ ما يعطى للرجل يجب ان يعطى للمرأة. للعلم، فان عدد الرجال اللبنانيين المتزوجين من اجنبيات يفوق عدد النساء اللبنانيات المتزوجات من اجانب. ◀

# عام بعد عام والأمن بألف خير



المديرية العامة  
للأمن العام  
تضحية خدمة

## يعقوبيان: الموضوع البيئي بالنسبة الي هو الأهم

القوانين اللبنانية مجحفة كثيرا في حق المرأة



النايبة بولا يعقوبيان.

عن حقوق المرأة وتقدم المجتمع لم يرشح اي سيدة في دائرة بيروت الاولى او اي دائرة انتخابية.

■ ماذا تحملين الى المجلس النيابي من افكار واقتراحات؟

□ نحن في لبنان في حاجة الى بلورة افكار واقتراحات تساهم في تحسين احوال المواطن في كل المجالات. اذ نعاني اهتراء وطنيا لم نشهد له مثيلا، ما عدا ما يتعلق بالفساد، فالحمد لله لا احد ينافسنا على ذلك، وهذا ما اعلم عليه من خلال اقتراحات القوانين العديدة التي تقدمت بها. لكن يبقى الموضوع البيئي بالنسبة الي هو الأهم، اذ وصلنا الى الدرك الأدنى في هذا المجال.

■ هل من مشاريع قوانين قيد الدرس او قوانين ترين وجوب تعديلها بما يخدم اهداف برنامجك الانتخابي؟

□ تقدمت بعدد من الاقتراحات من شأنها مكافحة الفساد، وتحسين الوضع البيئي، واعتماد سياسة التقشف والتوفير على ميزانية الدولة مثل: منح النائب الصفة لطلب ابطال الاعمال الادارية، استقلالية القضاء وشفافيته، الغاء مخصصات الرؤساء والنواب السابقين، تخفيض مخصصات الرؤساء والنواب الحاليين، منع استيراد الاجهزة الالكترونية المستعملة، تعديل قانون الصيد البري، استخدام القنب الهندي لاغراض طبية، الغاء الالقاب العثمانية والفرنسية، وغيرها من الاقتراحات التي تُعنى بشؤون المرأة. يتم العمل اليوم على قانون استغلال النفط والغاز، وقانون منع تزويج القاصرين والقاصرات، ولهذه الغاية اتعاون مع مجموعة من الخبراء الذين يقومون بدراسة القوانين واقتراحات القوانين، وتقديم النصح والتعديلات على النصوص القانونية التي اقوم بايصالها الى المجلس النيابي. يبقى ان قانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة الذي اقراه المجلس النيابي في حاجة الى تعديلات اساسية، اهمها منع اعتماد المحارق كحل للنفايات.

■ هل تعتقدين ان في مقدورك وحدك او مع بعض الزميلات في المجلس احدث تغيير ما في اتجاه افضل لمعالجة قضايا المرأة والطفل والمجتمع؟

□ احاول قدر المستطاع القاء الضوء على الاجحاف اللاحق بحق المرأة الموجود في القوانين اللبنانية، عبر تقديم اقتراحات من شأنها اعطاؤها ابسط حقوقها ومساواتها مع الرجل. في هذا الاطار، تقدمت باقتراحات قوانين تناولت رفع تحفظات لبنان على اتفاقية "سيداو" (القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة)، والغاء حبس الام اكرهيا لامتناعها عن تسليم ولدها، والغاء استعمال القوة ودخول المنازل في قضايا تسليم الاطفال، بالإضافة الى تبني التعديلات على قانون مكافحة العنف الاسري والعنف ضد المرأة المقترحة بالشراكة بين منظمة "كفى" ووزارة العدل ايمانا بدور البرلمان والقانون في حماية المرأة والاولاد الذين كثيرا ما يظلمون في المحاكم الشرعية والروحية. اما بالنسبة الى الزميلات، فهن يقدمن الدعم قدر الامكان

■ لماذا لا يزال عدد النائبات قليلا؟

□ في مجتمعنا لا تزال الغلبة في النظرة الى الموضوع هي للذهنية الذكورية المسيطرة. التمييز موجود بشكل كبير وفي مختلف المجالات والمهن، الا ان نسبته تتضاعف بشكل خاص في السياسة. اذ ما زالت تسود فكرة ان المرأة وجدت لتهتم بمنزلها ومطبخها وعائلتها، وان السياسة هي ملعب الرجل. المطلوب تحرير المرأة من هذه المعتقدات انطلاقا من ادخال تعديلات على القوانين اللبنانية المجحفة كثيرا بحقها، الى ان تمكنها من الوصول الى المساواة عبر نشر التوعية وتمكين المرأة والرجل من فهم معنى المساواة الحقيقية. لا ننسى الضغوط المتعددة التي تواجهها المرأة عائليا واجتماعيا واقتصاديا، وتمنعها من الانخراط في العمل السياسي. فالتمتع والتشهير اللذان قد يلحقان بها يجعلانها تفكر اكثر من مرة في اخذ هذا الخيار. كما ان وجود وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت مباحة للجاهل والفهيم، فتحت الابواب على مصراعها في اطلاق حملات التشهير القاسية التي لا ترحم وتتطلب صلابه وقوة في الشخصية في مواجهتها.

■ لماذا لم تطبق الكوتا النسائية؟

□ السيطرة الذكورية السياسية مسؤولة عن غياب الكوتا النسائية المرورية التي قد تساعد في تغيير هذا الواقع وتساهم في مضاعفة وجود النساء في المواقع السياسية، ليتحول الامر الى مسألة طبيعية، فيزداد الوعي وندخل في مرحلة يقتصر فيها معيار انتخابنا للنواب على الكفاية فقط.

■ هل تعتبرين ان المجتمع المدني خذل السيدات المرشحات بعدم التصويت لهن بكثافة؟

□ ناخو المجتمع المدني لم يفرقوا بين النساء والرجال على اللوائح الانتخابية، بل اهتموا بايصال من يرونه الاكثر كفاية وقدرة على الدفاع عن مصالحهم ومصصلحة الوطن. هنا لا بد من الاشارة الى ان نسبة عدد المرشحات اللواتي قدمهن المجتمع المدني كانت جيدة بالنسبة الى اعداد المرشحات على لوائح احزاب السلطة والطوائف، حتى ان احد هذه الاحزاب الذي يدعي الدفاع